مهند مصطفى

لجنة بيطون وإعادة إنتاجٍ ثقافيٍّ وسياسيٍّ لمفهوم «الإسرائيليّ»

يهدف هذا المقال إلى قراءة المعاني السياسية والثقافية التي تقف وراء تقرير لجنة بيطون، اللجنة التي عينها وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، لتعزيز تمثيل ثقافة اليهود الشرقيين وتاريخهم في مناهج التعليم الرسمي. وعلى الرغم من أنّ هذا التوصيف العيني الذي أُعطي للجنة، فإن تقريرها يشكل مرحلةً جديدةً من إعادة بناء مفهوم الإسرائيلية، وحلقة جديدة من الصراع الثقافي– السياسي بين النخب القديمة والنخب الجديدة المتشكلة في كنف اليمين الجديد في إسرائيل، ليست بالضرورة ذات توجهات يمينية، فالنخب الشرقية التي تحاول إعادة بلورة المشهد الثقافي الإسرائيلي متكئة على استحضار موروثها الثقافي الشرقي من خلال سياسات الهوية، وينسجم جزء منها مع اليمين في صراعه مع النخب القديمة، وليس بالضرورة مع مواقفه الأيديولوجية، فيسعى اليمين، في هذه المرحلة، إلى الهيمنة وتغيير المشهد الإسرائيلي، لا سيما المشهد الثقافي، وساهم في جذب نُخب شرقية تحمل لواء التراث الشرقي ضد النخب القديمة، وكان لتعيين ميري ريغف، الشرقية المغربية، وزيرةً للثقافة دور كبير في هذا المضمار.

أخذت لجنة بيطون اهتماماً كبيراً في النقاش العمومي في إسرائيل فاق المساحة المحددة التي أُعطيت لها، أي: تعزيز الموروث اليهودي الشرقي في جهاز التعليم الرسمي. فديباجة التقرير وتوصياته أثارتا النقاش من جديد حول مكانة الشرقيين في المشروع الصهيوني، من جهة، وموقعهم من التشكل الإسرائيلي والإسرائيلية، من جهة ثانية، وعززتا الصراع الثقافي بين النخب القديمة والنخب الشرقية الجديدة، الذي يحمل في باطنه صراعاً سياسياً يخوضه اليمين من عقود على الهيمنة على المشهد الإسرائيلي عموماً، ومن ضمنها الصهيونية الدينية التي تحاول اختراق قطاعاتٍ اجتماعيةٍ جديدة، وهذه المرة، وعبر لجنة بيطون،

ويحاول اليمين الجديد أن يعزز من سياسات الهوية في صفوف الشرقيين، وذلك ليضمن بقاء هذه القواعد الاجتماعية داعمةً له، رغم مرور أربعة عقود حكم خلالها اليمين أغلب سنواتها، وما زال يُنمّي الشعور بالغبن والظلم في وعي الشرقيين الجمعي، وفقط من خلال تعزيز سياسات الهوية تبقى هذه القواعد مخلصة لليمين، عموماً، ولليكود، خصوصاً، رغم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي يقودها اليمين وضربت القواعد الاجتماعية الضعيفة وفي مركزها الشرقيون.

تحاول اختراق القواعد اليهودية الشرقية عبر تعزيز الصراع الثقافي ووقوفها ضد النخب القديمة.

وبعيداً عن التباينات الأيديولوجية، وحتى السياسية في بعض الأحيان، فإنّ حلفاً يتشكل بين الصهيونية الدينية، اليمين الجديد في إسرائيل المتمثل في الليكود الجديد (الجيل الثالث) وغالبية النخب الثقافية الشرقية ضد النخب القديمة، فكلهم يسعون نحو الهدف، وإن اختلفت أسبابهم، والهدف يكمن في تفكيك النخب الأشكنازية القديمة، وبالنسبة للنخب الثقافية الشرقية تتقاطع فيما بينهم أهداف سياسية وثقافية في هذا الشأن، فمنهم من يريد إعادة الاعتبار أكثر وأكثر للثقافة الشرقية في المجال العمومي، ويرى في النخب الثقافية الأشكنازية عائقاً أمام ذلك، ومنهم من يريد إضعاف هذه النخب لأهداف سياسية أيضاً لتعزيز هيمنة الخطاب اليميني على المشهد الإسرائيلي، من خلال الخطاب الثقافي، فتتحول سياسات الهوية إلى المساحة المشتركة بين النخب الثقافية الشرقية، سواء أكانت تحمل توجهاتٍ يساريةً أم يمينيةً على حد سواء.

في المقابل، ترى الصهيونية الدينية أنّ خطابها الأيديولوجي بات الخطاب الأكثر تأثيراً على المشروع الصهيوني، وعلى المجتمع اليهودي، إلا أنّ تغلغل خطابها الأيديولوجي، حتى داخل الحزب الحاكم، لم تتم ترجمته إلى قوةٍ سياسيةٍ كبيرةٍ في النظام السياسي.[1] والتصق في حزب البيت اليهودي، الذي يمثل الصهيونية الدينية، انطباعٌ شعبيٌّ بأنه أشكنازي، وذلك بعد أن رفضت قواعد اجتماعية في الحزب ضم إيلي أوحانا، وهو يهودي شرقي اشتهر بكونه نجماً رياضيّاً في الماضي، إلى قائمة الحزب بعد أن اقترح نفتالي بينيت تحصينه في القائمة في الانتخابات الأخيرة، والتراجع عن ذلك بعد ضغط قواعد من الصهيونية الدينية. ويرى بينيت أن القواعد الشرقية المحافظة، المعادية للنخب الأشكنازية اليسارية، يمكن أن تكون قوةً سياسيةً انتخابيةً داعمةً للحزب عبر جذبها من خلال لجنة بيطون، خاصةً أنّ هذه القواعد تصوت في الغالب إمّا لليكود أو لحركة شاس الدينية الشرقية.

ويحاول اليمين الجديد أن يعزز من سياسات الهوية في صفوف الشرقيين، وذلك ليضمن بقاء هذه القواعد الاجتماعية داعمةً له، رغم مرور أربعة عقود حكم خلالها اليمين أغلب سنواتها، وما زال يُنمّي الشعور بالغبن والظلم في وعي الشرقيين الجمعي، وفقط من خلال تعزيز سياسات الهوية تبقى هذه القواعد مخلصة لليمين، عموماً، ولليكود، خصوصاً، رغم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي يقودها اليمين وضربت القواعد الاجتماعية الضعيفة وفي مركزها الشرقيون. أما الهدف الثاني، فهو سعي اليمين إلى تفكيك النخب القديمة التي برأيه لا تزال تسيطر على مفاصل مؤثرة في المجتمع الإسرائيلي، وتشكل سياسات الهوية وتعزيز الصراع الثقافي الذي ألهبته وزيرة الثقافة الليكودية ريغيف جزءاً من هذه الاستراتيجية.

ينطلق هذا المقال من زعم أن تقرير لجنة بيطون يشكل نقطة فارقة في وسط هذه الخارطة من المصالح والصراعات التي ذكرناها آنفاً، فلأول مرة ترى النخب الأشكنازية أنّ هناك خطراً حقيقياً على وجودها وسيطرتها، وخطراً حقيقياً على مفهوم الهوية الإسرائيلية والتشكل الإسرائيلي. وإذا كانت هذه النخب قد تعاملت، في مرحلة صعود اليمين، مع الغبن التاريخي الذي لحق بالشرقيين بنوعٍ من التعاطف والتأييد لمطالبهم بالعدالة، إما من منطلقاتٍ كولونياليةٍ استشراقيةٍ نابعةٍ من مسؤولية المسيطِر على تحسين ظروف الواقع تحت السيطرة، وإما من منطلقاتٍ أخلاقيةٍ تنبع من تحمل المسؤولية الأخلاقية وإعادة قراءة الماضي لتجاوزه، فإنها باتت ترى أن هناك خطراً محدقاً بمكانتها وروايتها ورؤيتها. ويشكل تقرير لجنة بيطون والسياق الذي ظهر فيه حلقةً من تعزيز هذا الشعور بالخطر، فكان النقد للتقرير هذه المرة صريحاً ولاذعاً، وهذا ما

كما اعتبر عضور لجنة الأدب الفرعية في لجنة بيطون الكاتب الشرقي الحاي سلومون أنّ تقرير لجنة بيطون يشكل نهاية المرحلة الأولى من الثورة الشرقية في إسرائيل. فهو ساهم في نقل الأدب الشعري الشرقي الذي يسمى «عرص- الشعر»، والذي خرج كشعر مقاوم للنخب الأشكنازية، خاصة الأدبية منها، إلى مركز الحياة الثقافية والأدبية في إسرائيل.

سنحاول تبيانه خلال المقال عبر استعراض النقاش الذي كان حول التقرير. ففي مقاله حول انعكاسات تقرير لجنة بيطون على المجتمع الإسرائيلي، يشير أُستاذ الإعلام في جامعة أرييل رمي كمحي إلى أن التقرير صعّد من الصراع الإثني في المجتمع الإسرائيلي من خلال تحريره من بعده الطائفي، فجزء من أبناء النخب القديمة لا يريد رؤية التحولات الديمغرافية في المجتمع اليهودي، حيث يشكل يهود إسبانيا والشرق نحو خمسين بالمائة من اليهود في إسرائيل، وهو ما يشكل مصدر شرعيةٍ لديهم لإحداث التغيير أو على الأقل التوازن في السرديات المُؤسسة للصهيونية وإسرائيل.[٢]

كما اعتبر عضور لجنة الأدب الفرعية في لجنة بيطون الكاتب الشرقي الحاي سلومون أنّ تقرير لجنة بيطون يشكل نهاية المرحلة الأولى من الثورة الشرقية في إسرائيل. فهو ساهم في نقل الأدب الشعري الشرقي الذي يسمى «عرص– الشعر»، والذي خرج كشعر مقاوم للنخب الأشكنازية، خاصة الأدبية منها، إلى مركز الحياة الثقافية والأدبية في إسرائيل.[٣]

لجنة بيطون: السياق السياسي والثقافي

لا يهدف هذا القسم من المقال إلى عرض السياقين التاريخي والسياسي الطويلين لتقرير لجنة بيطون، الذين يتعلقان بظهور وتأسيس الاستقطاب الطائفي الإثني في المجتمع اليهودي،[٤] بل سنستعرض السياق القصير الذي ظهر فيه التقرير، وتحديداً منذ نتائج الانتخابات الأخيرة، فالسياق التاريخي العام موجود وحاضر كل الوقت بشكل موضوعي أو عبر سياسات الهوية، ولكن أعطت التطورات الأخيرة منذ الانتخابات سياقاً أكثر أهمية لتقرير لجنة بيطون، كنقطة تحولٍ في الاستقطاب الإثني والصراع على الإسرائيلية والصهيونية.

جاء تقرير لجنة بيطون في سياق الصراع الثقافي الذي تقوده بشراسةٍ وزيرة الثقافة الليكودية ذات الأصول الشرقية ميري ريغيف ضد النخب الأدبية والثقافية الأشكنازية. وذلك عبر محاولاتها المتكررة عبر إصدار لوائح جديدة لتقليص تأثير النخب المسيطرة وإدخال الثقافة الشرقية إلى المجال العمومي كثقافةٍ مركزية، أو على الأقل منافسة للثقافة السائدة في المشهد الثقافي.[٥] عززت ريغيف منذ توليها منصب وزير الثقافة الصراع الثقافي المجبول بالاستقطاب الطائفي الإثني في المجتمع الإسرائيلي، ولا تستعمل ريغيف لغة الآداب السياسية في التعامل مع النخب الثقافية الأشكنازية، بل تصفها بطريقةٍ مباشرةٍ، ولا تخفي أنّ هدفها هو تفكيك هذه النخب.

كما ظهرت توصيات لجنة بيطون والنقاش الذي أثارته هذه التوصيات في خضم إعادة فتح ملف اختفاء أطفال اليهود من اليمن في سنوات الخمسينيات، التي دفعت بنخبٍ شرقيةٍ، ليست بالضرورة يمينية، إلى إعادة فتح مسألة الاستقطاب الطائفي الإثني في المجتمع اليهودي في إسرائيل، وكيلت الاتهامات إلى النخب الأشكنازية التي سيطرت على مفاصل الدولة في تلك العقود، وتم التعامل مع هذا الملف كدليل على فوقية هذه النخب على اليهود الشرقيين، وقد استطاع الليكود، مرة أُخرى، أن يظهر بمظهر المتعاطف مع أصحاب هذه القضية، رغم أنه في السلطة، ويملك الأدوات والموارد لحل هذا المسألة وكشف كُنه هذا اللغز. وعد نتنياهو بحل هذه المسألة واستجاب للطلب بفتح بروتوكولات اللجان الحكومية التي حققت في هذا الموضوع، ووكل الوزير تساحي هنغبي بفحص إمكانية نشر البروتوكولات السرية، وحتى كتابة هذه السطور لم يطرأ أي تطور على هذه المسألة.

كما ظهر تقرير لجنة بيطون في خضم النقاش حول الجندي الذي قتل الجريح الفلسطيني في الخليل، ووراء النقاش العلني

وحملت حملة الانتخابات الأخيرة خطاباً طائفياً إثنياً بارزاً في المجتمع اليهودي أعاد إلى الأذهان الحملة الانتخابية عام ١٩٨١، التي شهدت ذروة هذا الخطاب. عادت هذه القضية بقوةٍ إلى النقاش العمومي بسبب تصريحاتٍ أُطلقت خلال الحملة الانتخابية، ولا تزال تُطلَق حتى الآن، ضد ثقافة الشرقيين (مثل خطاب الأديب غاربوز عشية الانتخابات الأخيرة، وتصريحات الناقد السينمائي في إذاعة الجيش أرشير قبل أسبوع ضد الشرقيين)، وفي المقابل رفعت حركة «شاس» الدينية الشرقية شعار «شرقي يصوت للشرقي» خلال الحملة الانتخابية.

حول أوامر فتح إطلاق النار، ومخالفة الجندي هذه الأوامر، وأخلاقية الجيش الإسرائيلي، كان هناك نقاشٌ أكثر شراسةً لم يظهر في وسائل الإعلام الإسرائيلية (في اعتقادي عمداً، وليس جهلاً)، وإنما بقي على صفحات التواصل الاجتماعي، وهو أنّ الجندي أليئور أزاريا، المتهم بقتل الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل، يهوديٌّ من أُصولٍ شرقية، وقد اتخذته النخب الأشكنازية في الجيش ككبش فداء لتحسين صورتها في العالم. وقد صرح ناشطون شرقيون، حتى الذين لا يدعمون ما قام به الجندي، بأن ما حدث هو تمييزٌ في تطبيق القانون بسبب الأصل الشرقي للجندي، وأنّ هناك الكثير من الأحداث الشبيهة لم يتعرض بسببها الجنود لمثل هذا التعامل؛ كما كان مع أزاريا.[٦]

وحملت حملة الانتخابات الأخيرة خطاباً طائفياً إثنياً بارزاً في المجتمع اليهودي أعاد إلى الأذهان الحملة الانتخابية عام ١٩٨١ ، التي شهدت ذروة هذا الخطاب. عادت هذه القضية بقوةٍ إلى النقاش العمومي بسبب تصريحاتٍ أُطلقت خلال الحملة الانتخابية، ولا تزال تُطلَق حتى الآن، ضد ثقافة الشرقيين (مثل خطاب الأديب غاربوز عشية الانتخابات الأخيرة، وتصريحات الناقد السينمائي في إذاعة الجيش أرشير قبل أسبوع ضد الشرقيين)، وفي المقابل رفعت حركة «شاس» الدينية الشرقية شعار «شرقي يصوت للشرقي» خلال الحملة الانتخابية، كما جاء تعيين ميري ريغيف الليكودية ذات الأُصول الشرقية وزيرةً للثقافة تعزيزاً لهذا الانقسام، والتي رفعت مشروع تغيير النخب الثقافية القديمة (أي الأشكنازية اليسارية)، وإدخال الثقافة الشرقية إلى مركز المشهد الثقافي الإسرائيلي وتحقيق ما تسميه العدالة الثقافية، ما أثار حرباً ثقافية في إسرائيل، سوَّقتها الوزيرة ونخب شرقية على أنها صراعٌ بين الثقافة الغربية الأشكنازية والثقافية الشرقية اليهودية. في هذا السياق، جاءت لجة بيطون لتعطي بُعداً آخر لهذا الانقسام والنقاش حول الهوية الإسرائيلية.

لم يتم تقديم انتخابات الكنيست الأخيرة كنتاجٍ لهذا التشرذم على مستوى الهويات الطائفية السياسية في المجتمع اليهودي، بل بسبب إشكالياتٍ تعلّقت بالحوكمة داخل الحكومة الأخيرة، كما أن موضوع التشرذم الطائفي لم يحضر في الحملة الانتخابية نتيجةَ أحداثٍ اجتماعيةٍ دراماتيكيةٍ ساهمت بذاتها في تأجيج هذا الانقسام في الشارع اليهودي عشية الانتخابات، واستدعت استحضاره في الحملة الانتخابية، بل كانت نتاج وصناعة نُخب سياسية وشخصيات عامة، مسكت بخيوط هذا التشرذم النائم والمُسيطر عليه منذ سنوات، وأعادته إلى السطح من خلال اتباع مكثَّفٍ لسياسات الهوية. وربما هذا هو الفرق بين انتخابات ١٩٨١ والانتخابات الأخيرة. ففي انتخابات ١٩٨١ وقبلها في انتخابات ١٩٧٧ ، كان الانقسام الطائفي حاضراً وفارضاً نفسه بفعل التاريخ، فيما في انتخابات ٢٠١٥ تم استدعاؤه من التاريخ. لا يعني ذلك أنّ المجتمع الإسرائيلي اليهودي بات مجتمعاً مساواتياً، بل على العكس، فقد كانت الفجوات الاقتصادية والاجتماعية داخله من الأعلى في دول التعاون الاقتصادي، وإنما بسبب أن الخطاب الطبقي والاقتصادي لليسار حاول في العقد الأخير، على الأقل، تجاوز الانقسام الطائفي وتوحيد صفوف الطبقات الوسطى والدنيا في هُويةٍ ووعي طبقيَّين جماعيَّين متجاوزاً الخلفية الطائفية أو الإثنية لأفرادها، في محاولةٍ لتحدي قوى السوق الجديدة التي نشأت في إطار السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي ضربت الطبقات الدنيا والوسطى معاً، وكانت مزيجاً من كل الإثنيات والطوائف في المجتمع اليهودي. إلا أن سياسات الهوية التي استعملتها نُخبٌ يهوديةٌ شرقيةٌ وأشكنازيةٌ كانت أقوى من سياسات الطبقية، وكانت تطرح أرضاً كلَّ محاولةٍ لبناء وعيٍ طبقيٍّ جمعيٍّ بالضربة القاضية وفي الجولة الأُولى، كما

فعل نتنياهو في يوم الانتخابات. وحتى حركة شاس الدينية الشرقية، فإنها لم تستطع بناء وعيٍ طبقيٍّ للطبقات الفقيرة من دون تغذيته بسياسات الهوية، والعكسُ صحيح.

شكلت نتائج هذه الانتخابات صدمةً للنخب الأشكنازية اليسارية، فقد عاشت هذه النخب أملاً لمدة ثلاثة أشهر بإمكانية التغيير وتشكيل حكومةٍ برئاسة المعسكر الصهيوني، والإطاحة باليمين، عموماً، ونتنياهو، خصوصاً. واعتبرت هذه النخب أنّ نتائج الانتخابات والسلوك الانتخابي كانا إطاحةً بما بنته (النُّخب الأوروبية الأشكنازية العلمانية)، وربطتها بالتحالف بين الليكود ذي القيادة الأشكنازية اليمينية واليهود الشرقيين، ففي مقالٍ لرفيت هيخت بعنوان «الوداع للغرب» جاء ما يلي:

«عملية الإطاحة بالعلمانية في لباسها الأوروبي– الليبرالي، التي كانت في صلب التصور الصهيوني، بدأت مع الانقلاب عام ١٩٧٧، من خلال ابن نخبةٍ (المقصود مناحيم بيغن، رئيس حزب حيروت) نزل إلى وادي صليب (اسم الحي الفلسطيني في حيفا، الذي سكنه اليهود من أصل مغربي بعد تهجير سكانه في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وأطلق اليهود المغاربة فيه أول احتجاج ضد المؤسسة الأشكنازية برئاسة حزب «مباي» عام ١٩٥٦)، ووجد ملكه هناك. ولكن من أخذ على عاتقه بجديةٍ مهمةَ الإطاحة بنخب اليسار هو ابن نخبةٍ مهمش آخر، وهو بنيامين نتنياهو، حيث إنّ كراهيةً عائليةً متجذرةً لمؤسسة «مباي» حضّرته لهذه المهمة، وشكّل انتخابه الأول عام ١٩٩٦ صعود «النخب الجديدة»، ولكن حتى نتنياهو، وعلى الرغم من قيادته المقنعة في نظر ناخبيه، ما هو إلا محطة مرحلية للطريق لقيادة أصلية أكثر للأغلبية في إسرائيل، تكون دينية أكثر وشرقية أكثر.... تنفك إسرائيل عن كل مدخراتها الغربية وتندمج في المناخ الجيوسياسي الذي يحيط بنا»[٧].

لجنة بيطون: عملها وتوصياتها

بادر وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، رئيس حزب البيت اليهودي الصهيوني الديني، بإقامة لجنةٍ بهدف فحص دمج تراث اليهود الشرقيين في جهاز التعليم الرسمي، وقد توجه بهذا الخصوص إلى الشاعر اليهودي الشرقي إيريز بيطون لرئاسة اللجنة التي سميت «لجنة بيطون لتعزيز تراث يهود (يهودية) الأندلس والشرق في جهاز التعليم».[٨] بدأت اللجنة أعمالها في شهر شباط ٢٠١٦، وسلمت تقريرها النهائي للوزير في أواخر حزيران. وصل حجم التقرير إلى ٣٦٠ صفحة، وقابلت اللجنة ١٢٠ متخصصاً في مواضيع مختلفة متعلقة بعمل اللجنة، إضافةً إلى مؤسساتٍ ذات صلةٍ بالموضوع. أصدرت اللجنة نوعين من التوصيات، توصيات تتعلق بدمج الشرقيين في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وتوصيات تتعلق بدمج تاريخ وسردية اليهود الشرقيين في مناهج التعليم الرسمية، حيث خصصت اللجنة لكل مجالٍ توصياتٍ خاصةً به، مثل تغيير وتعديل مناهج: التاريخ، الأدب، الهوية والفكر، المواطنة، الإثراء. كما أوصت اللجنة بإنتاج سلسلة أفلام وثائقية عن تاريخ ودور اليهود الشرقيين في المشروع الصهيوني. وأوصت تحديداً بإنتاج حلقات تلفزيونية باسم «عمود النار الشرقي»، على غرار الحلقات الوثائقية «عمود النار» التي ادعت اللجنة أنها تجاهلت دور الشرقيين في المشروع الصهيوني.

في مقدمة التقرير كتب رئيس اللجنة بيطون: «التيار المهيمن في التشكل الإسرائيلي لا يعترف بالهوية الشرقية، فحسب تصوره هناك تشكل إسرائيلي نابع من أيديولوجية بوتقة الصهر، (بمعنى) بناء هوية التسبار الجديد، نظيفٌ من كل ميزةٍ للمنفى، وتنازل برغبةٍ عن التشكل اليهودي (مقابل الإسرائيلي التسبار). لذلك، فإن التشكل المهيمن أخذ لنفسه التعامل مع الشرقيين كمن يُصرّون على التنازل عن حالة المنفى (أي جذورهم وتاريخهم)».[٩]

ويضيف بيطون في مقدمة التقرير: «يطالب يهود الأندلس والشرق تعبيراً عن التشكل الشرقي الخاص بهم، لا نبالغ إذا قلنا إننا صُعقنا أمام قلة التطرق للهوية اليهودية الشرقية في جهاز التعليم الرسمي وغير الرسمي. في فحصٍ عميقٍ للوضع القائم في مناهج التعليم يتضح نقصٌ كبيرٌ (لهوية وتاريخ اليهود الشرقيين) في كل مجالات التعليم: في البحث الأكاديمي والتاريخ والأدب والفكر وتعليم المواطنة، وفي التعليم الرسمي وفي التعليم الديني الرسمي».[١٠]

قدمت اللجنة توصيات عامة، يدور حولها التقرير كله، وأهمها:

- أولاً: تعديل مناهج التعليم في جهاز التعليم الرسمي. ويشمل إدراج الدراسة الإلزامية لأُدباء وشعراء شرقيين، وتعليماً إلزاميّاً لتاريخ اليهود الشرقيين ويهود الأندلس.
- ثانياً: إنتاج سلسلة تلفزيونية وثائقية بعنوان «عمود النار الشرقي»، ينتجه التلفزيون التربوي، يكون تصحيحاً لسلسة عمود النار المشهورة.
- ثالثاً: تمثيل لأكاديميين شرقيين في مجلس التعليم العالي، وهو المجلس المسؤول عن وضع السياسات العامة للمشهد الأكاديمي في إسرائيل.
- رابعاً: تشكيل جسم يتابع إدخال مساقات تعليمية حول الشرقيين في الجامعات، ويكون تابعاً للجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي، وهي أهم لجان

كما اعتبر الكاتب الشرقي مئير بوزغلو أن قرارات اللجنة عادلة وشجاعة، وتضع تراث اليهود الشرقيين في مكانها الصحيح، خاصة في جهاز التعليم الرسمي والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية.١٣ وفي الاتجاه نفسه، كتب محلل الشؤون الشرق أوسطية في صحيفة «هآرتس تسيفي برئيل مقالاً اعتبر فيه تقرير بيطون من أهم الوثائق في تاريخ دولة إسرائيل، حيث إنه يحمل في جنباته اعترافاً بالحضارة العربية والإسلامية كسياقٍ نشأت فيه الثقافة اليهودية الشرقية، إذ إن الهوية الشرقية تبدأ باللغة العربية.

مجلس التعليم العالي والمسؤولة عن وضع السياسات المالية والأكاديمية للجامعات والكليات الأكاديمية في إسرائيل.

- خامساً: إقامة مراكز أبحاث متخصصة ببحث اليهود الشرقيين، وإقامة كليات خاصة في الجامعات متخصصة باليهود الشرقيين، ضمن كليات العلوم الإنسانية.
- سادساً: إقامة متاحف تهتم بكل مجموعة يهودية شرقية، تاريخهم وتراثهم، إضافةً إلى إقامة متحف مركزي موحد لكل المجموعات اليهودية الشرقية.
- سابعاً: تنظيم رحلات تعليمية للأندلس والمغرب ودول البلقان للتعرف على الجذور وتاريخ اليهود الشرقيين.
- ثامناً: تخليد شخصيات مركزية في اليهودية الشرقية، من خلال إطلاق أسمائهم على الشوارع والمؤسسات والمدارس.

كما أوصت اللجنة بإقامة مؤسستين، مثل: «السلطة الرسمية للتربية ومناهج التعليم»، التي تهدف إلى إعداد المناهج حول اليهود الشرقيين في مناهج التعليم الرسمية، وإقامة «الإدارة لتعزيز تراث يهود الأندلس والشرق» لتعمل على نطاق أوسع من مناهج التعليم. وأوضح التقرير أن الميزانية لتنفيذ توصيات التقرير تصل إلى مليار ومئتين وخمسين مليون شيقل لمدة خمس سنوات، أي بمعدل ٢٥٠ مليون شيقل كل عام،[11] على أن تكون هذه الميزانية جزءاً أساسياً من ميزانية الوزارة، وليست ملحقةً لها وطارئةً عليها.

تقرير لجنة بيطون: سردية مقاومة أم مُندمجة

في أعقاب نشر تقرير اللجنة وتوصياتها، ثار نقاش في المجتمع الإسرائيلي بين مؤيدٍ ومعارضٍ لتوصياتها، فالمؤيدون اعتبروا تقرير اللجنة تصحيحاً للظلم التاريخي الذي لحق باليهود الشرقيين وثقافتهم قبل قيام الدولة من خلال تغييب دورهم في المشروع الصهيوني، وبعد قيام الدولة بإقصاء خصوصيتهم الثقافية، كما اعتبروا تقرير اللجنة لحظةً تاريخيةً للاعتراف بهذا الغبن التاريخي وتصحيحه وبناء هوية إسرائيلية جديدة تضم في جنباتها الخصوصية الشرقية وسردية اليهود الشرقيين. في المقابل، انقسم المعارضون للجنة إلى قسمين، الأول اعتبر أن توصيات اللجنة جارفة وكبيرة ويصعب تحقيقها، وما هي إلا علاقات عامة لوزير التربية في سعيه لجذب مؤيدين من الجمهور الشرقي، إذ إن تنفيذ التوصيات شبه مستحيل للتكلفة الكبيرة التي تحتاجها. أما التوجه المعارض الثاني، فاعتبر أن التقرير فيه تشويهٌ للتاريخ الصهيوني، من جهة، وتشويه لثقافة الشرقيين، من جهة ثانية.

في افتتاحية صحيفة «هآرتس»، باركت الصحيفة ذات التوجهات اليسارية الليبرالية توصيات لجنة «بيطون»، واعتبرتها مرحلةً مهمةً في فتح النقاش العمومي حول تمثيل شرائح مختلفة في المجتمع الإسرائيلي في جهاز التعليم الرسمي.[12] فقد جاء في الافتتاحية:

«الواقع الاجتماعي في إسرائيل متعدد الأوجه، ومتعدد الصرعات والنضالات، ليست هناك فائدة من إخفاء ذلك، ويجب عدم التطرق إلى توصيات اللجنة كتهديدٍ من أيّ نوع، وننصح بتوجهٍ آخر يرى في التقرير فرصةً «للقاءٍ متجددٍ مع التجربة الإسرائيلية» كما قال بيطون، فالنقاش العمومي سيستفيد من مواجهة التعقيدات الإسرائيلية».

كما اعتبر الكاتب الشرقي مئير بوزغلو أن قرارات اللجنة عادلة وشجاعة، وتضع تراث اليهود الشرقيين في مكانها الصحيح، خاصة في جهاز التعليم الرسمي والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية.[13] وفي الاتجاه نفسه، كتب محلل الشؤون الشرق أوسطية في صحيفة «هآرتس تسيفي برئيل مقالاً اعتبر فيه تقرير بيطون من أهم الوثائق في تاريخ دولة إسرائيل، حيث إنه يحمل في جنباته اعترافاً

وساهم أبراهام بورغ في النقاش حول لجنة بيطون، دون أن يتطرق بشكل مباشر إلى توصياتها، بل قدم رأيه حول السياق الذي ظهرت فيه اللجنة ورؤيته لمستقبل إسرائيل. ويعتقد بورغ أن هناك حاجةً لتفكيك جزءٍ من النخب الأشكنازية (هو بذاته أشكنازي) التي، برأيه، تشكّل عائقاً أمام مدّ جسور التواصل بين إسرائيل والمنطقة العربية والإسلامية.

بالحضارة العربية والإسلامية كسياقٍ نشأت فيه الثقافة اليهودية الشرقية، إذ إن الهوية الشرقية تبدأ باللغة العربية.[١٤] واعتبر أن تقرير لجنة بيطون هو إعادة تعريف الهوية الإسرائيلية وهوية دولة إسرائيل؛ من خلال استحضار ثقافة الشرق إلى داخل هذه الهويات عبر الاعتراف الرسمي بها في جهاز التعليم الرسمي. كما اعتبر برئيل أن التقرير «يدعو إسرائيل إلى المصالحة مع ثقافةٍ يهوديةٍ اعتبرتها متدنية (الشرقية)، ويمكن أن تفتح الطريق إلى (المصالحة) مع ثقافةٍ تعتبرها معاديةً (العربية)، ويعطي الشرعية لإلغاء الخوف من الثقافة الشرقية العربية».

كما رحب بقرارات اللجنة وتوصياتها أُدباء وسياسيون شرقيون يرون في الهوية الشرقية مُركّباً أساسياً في عملهم السياسي والأدبي والثقافي، فمثلاً اعتبر الموسيقار أفياهو مدينا أنّ قرارات اللجنة تساهم في إلغاء الشعور لدى اليهود الشرقيين بأنهم عبء على الدولة، وأنهم شركاء في المشروع السياسي وبناء الدولة.[١٥] أما اشاعر اليمني روعي حسن، فاعتبر توصيات اللجنة خطوةً مهمةً نحو استحضار الأدب اليهودي الشرقي في جهاز التعليم، لكنه يشك في إمكانية تنفيذها.[١٦] واعتبرت وزيرة الثقافة ميري ريغف، وهي يهودية شرقية والتي تقود حرباً ضروساً ضد النخب الثقافية الأشكنازية، تقرير اللجنة مسانداً لها في تحقيق العدالة الثقافية في إسرائيل، واستحضار الثقافة الشرقية التي تم إقصاؤها في العقود الماضية، معتبرةً العام ٢٠١٦ بداية العصر الذهبي للثقافة الشرقية في إسرائيل.[١٧] وعقّب يوسي يونا، وهو باحث يهودي من أصل عراقي وعضو كنيست من حزب العمل، بأنّ أهمية اللجنة تكمن في كشفها الغبن التاريخي الذي لحق باليهود الشرقيين وثقافتهم وتغييبها في جهاز التعليم في إسرائيل.[١٨]

وساهم أبراهام بورغ في النقاش حول لجنة بيطون، دون أن يتطرق بشكل مباشر إلى توصياتها، بل قدم رأيه حول السياق الذي ظهرت فيه اللجنة ورؤيته لمستقبل إسرائيل. ويعتقد بورغ أن هناك حاجةً لتفكيك جزءٍ من النخب الأشكنازية (هو بذاته أشكنازي) التي، برأيه، تشكّل عائقاً أمام مدّ جسور التواصل بين إسرائيل والمنطقة العربية والإسلامية. ويكتب بورغ: «إسرائيل شرقية عندها الكثير مما يمكن أن تربحه، أنا أعتقد أن التنازل تحديداً عن هيمنة المُركّب الأشكنازي في المجتمع الإسرائيلي، والاعتراف بالغبن الذي وقع على مهاجري الدول الإسلامية حاجة ملحة لإسرائيل في المنطقة».[١٩]

في مقالٍ مطول كتبه ثلاثة باحثين متخصصين في التاريخ المعاصر لليهود الشرقيين، وممن كانوا أعضاء في اللجنة الفرعية للتاريخ في لجنة بيطون، أشاروا إلى أن ما انكشف لهم خلال عمل اللجنة بشأن ما يعرفه الباحثون المتخصصون عن يهودية الشرق وما يُدرس في مناهج التعليم كان غريباً. ولفتوا إلى أنه «يتم عرض اليهود الشرقيين كوحدة واحدة كمجموعة سلبية تنتظر المساعدة والتطور اللذين توفرهما الكولونيالية الأُوروبية، والكولونيالية بدورها تعطي وتُحسّن وضعهم وكأن مجمل اليهود في بلاد الإسلام كانوا في المكانة نفسها لأجيال متتالية».[٢٠] ويشير الكُتّاب إلى أنّ مناهج التعليم تعرض اليهود الشرقيين بمساحةٍ قليلة، ويتم عرضهم كمحافظين أو مسيانيين، وعندما يتم ذكر شخصيات شرقية بصورة إيجابية، فإنّ ذكرهم يكون ضبابياً أو من دون الإشارة إلى أُصولهم الشرقية.

ويشير الباحثون الثلاثة في مقالهم المشترك إلى أنّ هدف اللجنة الفرعية للتاريخ في لجنة بيطون إحداث تغييرٍ شاملٍ في الوعي، وليس مجرد إضافة مواد تعليميةٍ حول اليهود الشرقيين لمناهج التعليم، وذلك من خلال مقولة «إن هنالك حاجةً لخلق توازنٍ بين التاريخ «الأشكنازي» والتاريخ «الشرقي... وذلك من أجل إنتاج خطابٍ مركبٍ يُخرج يهود بلاد الإسلام من مكانتهم كضحايا للمشروع الكولونيالي أو الصهيوني، أو بالعكس كنتاجٍ له، وبذلك يتحولون إلى جزءٍ من صانعي التاريخ اليهودي العام».[٢١]

وأشار الكاتب والناقد يوسي كلاين إلى أن لجنة بيطون كان أفضل لها لو قامت بسبب الحاجة وليس التمييز، لأن الظلم كان موجوداً، والمظلوم كما تمثله لجنة بيطون لا يريد تصحيح الظلم فحسب، بل معاقبة الظالم أيضاً. وشدد كلاين على الأهداف السياسية التي وقفت وراء تشكيل اللجنة، ملمحاً إلى محاولة الوزير بينيت التقرب من الشرقيين، الذين يمثلون عملياً، قاعدةً اجتماعيةً مركزيةً لحزب الليكود.

أما الباحث حبيبا فديا، أُستاذ دراسات يهودية إسبانيا والمشرق، وعضو لجنة بيطون، فأشار إلى أن هدف اللجنة ليس فقط إدخال برامج تعليمية على البرامج القائمة، وإنما أيضاً بناء سردية عليا للشعب اليهودي، تنطلق من الادعاء «أن اليهودية بعد الخراب الأول والثاني أطلقت ذراعيها نحو أوروبا ونحو الشرق، وعلى مدار آلاف السنين من الشتات حافظت بصورٍ مختلفة على التراث والثقافة».[٢٢] يعتقد فديا أنّ مهمة اللجنة إنقاذ الإسرائيلية (الهوية والتشكل الإسرائيلي) من خلال إنتاج سرديةٍ عليا بعد أربعة أجيال من محاولات الشرقيين التأثير على السردية الإسرائيلية من الخارج، ويرى أن توصيات لجنة بيطون تُدخل السردية الشرقية إلى الإسرائيلية من خلال التربية والتعليم، وبذلك يتم إنقاذها (أي الإسرائيلية) عبر قدرتها على استيعاب سرديتين وتأسيس سردية عليا. يشير ادعاء فديا– وهو ما كتبه في مقاله أيضاً– أنه لم يكن هناك اتفاق بين أعضاء اللجنة واللجان الفرعية التابعة لها (وصلوا زهاء المائة شخص) إلى اتفاقٍ حول الهدف النهائي من توصيات اللجنة، فاللجنة كانت منوعةً من التوجهات الشرقية، بين من يريد تحدي الموجود، ومن يريد تصحيح القائم. وواضحٌ أنّ فديا ينتمي إلى التوجه الثاني.

أما الصحافي والكاتب الشرقي من أصل مغربي دانيال بن سيمون، فقد انتقد بشدة تقرير لجنة بيطون، واعتبر أن التقرير يصب في إطار المصلحة السياسية لوزير التربية نفتالي بينيت الطامح لتولي منصب رئاسة الوزراء، ويسعى من خلال إقامة اللجنة وتبني توصياتها إلى استمالة جمهور الشرقيين لدعمه انتخابياً. واعتبر أن أعضاء اللجنة ورئيسها وقعوا في صندوق (فخ) نفتالي بينيت.[٢٣] وانتقد سيمون، مثلاً، أن يتم تشبيه واقع اليهود الشرقيين في المغرب بواقع اليهود في أوروبا، معتبراً أن البحث عن تماهٍ في الرواية بين الواقعين يُشوّه واقع اليهود الشرقيين في المغرب، واعتبر أن اللجنة تسرد سرديةً وهميةً عن الشرقيين في إسرائيل، في محاولةٍ لمجاراة السردية اليهودية الأشكنازية، خاصةً أنّ اليهود في المغرب عاشوا في ظل تعايشٍ مع المسلمين، ولم يتعرضوا إلى ملاحقةٍ سياسيةٍ أو تنكيلٍ في المغرب، كما تعرض له اليهود في أوروبا، واعتبر أنّ توصية اللجنة بتنظيم زيارات جذور إلى المغرب، مقارنةً بزيارة اليهود لأوروبا للتعرف على واقع اليهود هناك، تشويهٌ لتاريخ اليهود الشرقيين في المغرب، فاليهود يزورون بولندا للتعرف على الكارثة عن قرب، وهو غير واقع اليهود في المغرب.

كما اعتبر أنّ توصيات اللجنة بالسماح لليهود في جهاز التعليم الرسمي بزيارة قبور الأولياء والمقامات الدينية تشويهٌ للثقافة اليهودية الشرقية التي تطورت في المغرب، والتي لم ترَ في هذه الطقوس سمةً مميزةً لها عندما عاشت في المغرب، وتبنتها إلى جانب التديُّن المتزمت فقط في السياق الإسرائيلي، كما انتقد التشديد على أهمية تدريس الأُدباء الشرقيين التاريخيين في جهاز التعليم الرسمي ضمن الدراسة الملزمة، مؤكداً أنّ اليهود من أصلٍ مغربيٍّ بالذات فضلوا دراسة أُدباء عالميين، وتسابقوا للالتحاق بمدارس غربية عندما عاشوا في المغرب. ويخلص إلى أنّ اللجنة وتوصياتها أداةٌ سياسيةٌ يستعملها وزير التعليم في مسعاه لتحقيق طموحه السياسي، ليس أكثر.

وفي مقابلةٍ مطولةٍ في ملحق الجمعة لصحيفة هآرتس، أكد سيمون موقفه، خاصةً بعد النقد الشديد الذي تعرض له بعد نشر مقاله المذكور آنفاً، حيث تم اتهامه بأنه خائنٌ لمجموعته وأحد المدللين عند النخب الأشكنازية، لذلك تم توظيفه في صحافتهم وإدراجه في حزبهم (حزب العمل)، حيث عاد بن سيمون على موقفه الرافض لبناء سرديةٍ للشرقيين في إسرائيل محاكية لسردية الأشكنازيين. وأكد سيمون أن اللجنة جاءت لأهدافٍ سياسيةٍ لوزير التعليم بينيت، وقال في المقابلة: «أعتقد أنه يريد تجنيد مليون شخص، ويستغل جهل

الناس، للركوب على ظهرهم ليصل إلى المكان الذي يريد أن يصل إليه، منذ العام ١٩٧٧ [صعود الليكود للحكم] وهم يركبون على ظهورهم [أي الشرقيين] مع الوعد ذاته للتصحيح، الذي لم ينفذ أبداً».[٢٤]

وعقّب ران كوهن، وهو سياسي شرقي سابق من حزب ميرتس اليساري، على تقرير بيطون بقوله إن مشكلة العلاقة بين دولة إسرائيل واليهود الشرقيين تتعلق بالعدالة الاجتماعية، وعلى الشرقيين النضال، برأيه، ليسود في إسرائيل نظامٌ اشتراكيٌّ عادل. واعتقد كوهن أنّ غلطة لجنة بيطون أنها ركزت على التراث اليهودي الشرقي، وأهملت فكرة العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، ملمحاً إلى أن اليمين لا يحقق هذه العدالة بإشارته إلى أن هناك أكثر من ٧٧٠ ألف طفل فقير في إسرائيل، فيما هناك من يستهلك البوظة بمبلغ ٣٠ ألف شيقل شهريّاً (إشارة إلى عائلة نتنياهو).[٢٥]

وينتقد رمي كمحي، المذكور سابقاً، تقرير اللجنة بسبب محاولتها إيجاد سرديةٍ محاكيةٍ للسردية الأشكنازية، وهو يعتقد أنّ اللجنة لم تضع السياق التاريخي والثقافي والسياسي لنشوء السردية الشرقية، فالسردية الإسبانية– الشرقية ليست سرديةً ما بين الكارثة والنهوض، والتي هي السردية الأشكنازية، بل هي سردية ما بين قومية يهودية متأثرة بتوجهات مسيانية وبين اندماجٍ إيجابيٍّ في ثقافات غير يهودية.[٢٦]

وأشار الكاتب والناقد يوسي كلاين إلى أن لجنة بيطون كان أفضل لها لو قامت بسبب الحاجة وليس التمييز، لأن الظلم كان موجوداً، والمظلوم كما تمثله لجنة بيطون لا يريد تصحيح الظلم فحسب، بل معاقبة الظالم أيضاً. وشدد كلاين على الأهداف السياسية التي وقفت وراء تشكيل اللجنة، ملمحاً إلى محاولة الوزير بينيت التقرب من الشرقيين، الذين يمثلون عملياً، قاعدةً اجتماعيةً مركزيةً لحزب الليكود، ويشير «إذا كان بيبي [أي: نتنياهو] سفارديا مع شهادة [كان نتنياهو قد صرح في خضم العاصفة الأخيرة حول التمزق الطائفي– الإثني في إسرائيل أن أصوله سفاردية: أي إسبانية]، فإن بينيت سفارديٌّ مع لجنة».[٢٧] إلا أنّ نقد كلاين الأساسي كان القطيعة التي أحدثتها توصيات اللجنة مع البيئة الحضارية التي نشأت فيها الثقافة اليهودية في المغرب وإسبانيا، وهي الحضارة العربية الإسلامية، وكأن هذه الثقافة تطورت في الفضاء ومن دون سياق وبيئة حضارية.

يكتب كلاين: «ثروة ثقافية لا تنتج من فراغ، ثروة ثقافية دائماً متأثرة وغير مفصولة عن البيئة واللغة، اليهود في ألمانيا تأثروا من الثقافة الألمانية، واليهود في إسبانيا من الإسبانية، ليس هناك ثقافة يهودية إيطالية بدون اللغة الإيطالية، وليس هناك ثقافة يهودية مصرية بدون اللغة العربية. العربية ربطت بين اليهود من أُصولٍ شمال أفريقيةٍ والشرق الأوسط أكثر مما فعلت الألمانية أو الإنجليزية بين يهود أوروبا والولايات المتحدة. أثرت الثقافة الإسلامية على يهود الشرق ليس أقل مما أثرت الثقافة المسيحية على يهود الغرب، المكان الوحيد الذي لم يؤثر اليهود فيه أو يتأثروا به هو في لجنة بيطون».[٢٨]

ويكمل كلاين نقده للجنة بيطون بأنها عملياً انسجمت مع التوجهات الصهيونية الغربية في قطع أي صلة لليهود مع البيئة الثقافية والحضارية العربية والإسلامية، فإسرائيل هي «الفيلا في الغابة»، وغير معنية بأي تواصل مع البيئة المحيطة بها، ولم تعمل لجنة بيطون على تصحيح هذه النظرة، بل هي لجنة معيّنة من سياسي [أي بينيت] يرفض أي تواصل ثقافي، خاصة بين اليهود والعرب، «لجنة الشاعر بيطون ذهبت حسب أجندة السياسي بينيت، جاءت لكي تُصحّح تشوهاتٍ كبيرة، ونجحت في تجذير تشوهٍ ليس أقلّ منها».[٢٩]

وانتقد الباحث الإسرائيلي ناتان أفراتي، المتخصص في دراسة اليهود الشرقيين، إقامة اللجنة من الأساس وتوصياتها، واعتبرها مجرد أداة سياسية لوزير التربية للحصول على تأييدٍ سياسيّ، ويشدد على أنه لا حاجة للجنة من أجل كتابة تقريرها، فالجامعات الإسرائيلية ومراكز البحث تدرس بشكل مكثف اليهود الشرقيين، ففي وزارة التعليم هناك مركز أبحاث يعمل على دمج مواد تدريسية حول اليهود الشرقيين في مناهج التعليم، فوزير التعليم ليس بحاجةٍ إلى لجنةٍ من أجل تعزيز سردية الشرقيين في مناهج التعليم.[٣٠]

كما انتقد أفراتي محاولات اللجنة مساواة قيادات يهودية شرقية مع اليهود المؤسسين للصهيونية مثل هرتسل، معتبراً أنّ الحركة الصهيونية هي نتاج التجربة الأوروبية المتمثلة باللاسامية والقومية، وهما ظاهرتان أُوروبيتان. وإن كان هناك دورٌ للقيادات اليهودية الشرقية في المشروع الصهيوني فقد جاء متأخراً، ولا يمكن مساواته مع هرتسل مثلاً، معتبراً أن تصريح رئيس اللجنة بيطون بضرورة وضع قيادات شرقية بمساواة هرتسل في المشروع الصهيوني هو تحريف للتاريخ، معتبراً أن قيادات أوروبية وشرقية بشروا بالعودة إلى «أرض إسرائيل»، ولكنّ هرتسل هو من قام بالمشروع العملي والتنفيذي لتحقيق ذلك، كما أنّ «أرض إسرائيل» لم تكن في خطاب الشرقيين إلا أفضليةً من أفضلياتٍ أُخرى وموقعاً دينياً، فقط، حتى الحرب العالمية الثانية. واقترح بدل المقارنة مع السردية الأوروبية الصهيونية أن هناك مواقع سردية يمكن تطويرها وتدريسها حول اليهود الشرقيين دون مقابلتها مع سرديةٍ أُخرى.

واعتبر الإعلامي رون كحليلي أن توصيات اللجنة مهمة، لكنه يضع علامات سؤال حول إمكانية تحقيقها، إلا أنه انتقد توصيات التقرير ومضمونه في تغاضيها عن جوهر اليهودية الشرقية، معتبراً أن التقرير تجاهل عدة حقائق عن اليهودية الشرقية، وذلك في سعي اللجنة للمقارنة مع اليهودية الأوروبية، فمثلاً الهوية الشرقية هي هوية تعايش وشركة، وليست هوية ضحية وهولوكستية، وهي ثقافة حية ونابضة، وليست فلكلوراً وتراثاً.

وانتقدت الدكتورة ليئات بن دافيد، مدير عام صندوق لتطوير العلم والفن في إسرائيل، لجنة بيطون، مستعينة، كما فعل أفراتي، بشخصية هرتسل، موجهةً نقداً لمحاولات اللجنة مساواته بشخصياتٍ صهيونيةٍ شرقية. وكتبت بن دافيد:

«على مر الأجيال، وفي كل مكان في العالم، حلم الشعب اليهودي بالعودة إلى بلاده، ولكن كان هنالك هرتسل واحد، حتى لو أنه لم يولد في اليمن. العبرية كان لغة الصلاة والتعليم حتى قبل مشروع بن- يهودا، ومع ذلك هو، وليس غيره، من أحياها في الحياة اليومية، رغم أنه لم يولد في المغرب».[٣١]

وبعد أن تُعدد بن- دافيد مجموعة من الإنجازات الصهيونية التي قام بها الأشكنازيون، مثل: بناء المدينة العبرية الأُولى في فلسطين وإنشاء شركة الكهرباء والكيبوتس وجهاز التعليم، تقول في مقالها: «كل تحريفٍ للتاريخ لن يغير مكانة ودور كل هؤلاء في السردية الصهيونية. صحيح ويجب تعلُّمُ فكر كل مكونات المجتمع وشعرها وإنتاجها، ولكن يجب فعل ذلك في سياقٍ معقول، واللجنة التي فحصت ذلك كان عليها أن تكون منوعةً، وهذا ما لم يكن».[٣٢]

كما وجه أفراتي في مقالةٍ أُخرى نقداً إلى اللجنة بوصفها تمثل في توجهاتها وأعضائها يهود شمال أفريقيا وأحفاد المطرودين من إسبانيا، لذلك فإن أفراتي لا يعتبر توصيات اللجنة «الثورة الشرقية»، بل «الثورة المغربية»، حيث غيّبت اللجنة وتوصياتها أصوات اليهود من الدول العربية والإسلامية، مثل: سوريا والعراق واليمن ومصر وليبيا، ويصل أفراتي إلى نتيجةٍ مفادها أنه حتى مهمة إحياء تراث يهودية الشرق فإن هناك أيضا تمييزاً.[٣٣]

واعتبر الإعلامي رون كحليلي أن توصيات اللجنة مهمة، لكنه يضع علامات سؤال حول إمكانية تحقيقها، إلا أنه انتقد توصيات التقرير ومضمونه في تغاضيها عن جوهر اليهودية الشرقية، معتبراً أن التقرير تجاهل عدة حقائق عن اليهودية الشرقية، وذلك في سعي اللجنة للمقارنة مع اليهودية الأوروبية، فمثلاً الهوية الشرقية هي هوية تعايش وشركة، وليست هوية ضحية وهولوكستية، وهي ثقافة حية ونابضة، وليست فلكلوراً وتراثاً.[٣٤]

واعتبر محلل الشؤون التعليمية في القناة العاشرة عمري منيب أنّ اللجنة أخطأت هدفها، ومصيرُها الفشل، واعتبر أن اللجنة كتبت توصياتها دون أن تحدد مصادر الميزانية لهذه التوصيات، فلم يرافق عمل اللجنة متخصصٌ في الشؤون الاقتصادية، خاصة أن اللجنة زجّت بكل التوصيات في ملعب وزير التعليم، وهو غير قادر وحده على تنفيذ هذه التوصيات، وهناك شكٌّ في أن تتوفر الميزانيات اللازمة لتنفيذها، واعتبر أنّ أعضاء اللجنة تصرفوا وكأن كلَّ شيءٍ ممكن، فكانت توصياتهم جارفة وشاملة، والكل يعرف أنه لا يمكن تطبيقها كلها، وليس فقط لاعتبارات مالية، فتوصيات اللجنة تمس بالحرية الأكاديمية عندما تقرر للجامعات ما عليها أن تُدرّس وأي كليات تقيم وأي طاقم تقبل، وهذا لن تقبله الجامعات التي تقرر سياساتها حسب اعتباراتٍ أكاديميةٍ أو مالية، وليس حسب اعتبارات اللجنة. كما أنّ اللجنة تعيد إلى السطح هوية كل صاحب منصب؛ هل هو شرقي أو أشكنازي، بدلاً من بناء سرديةٍ مشتركة.[٣٥]

كما شكك خبراء في قدرة وزير التربية على تنفيذ التوصيات المقترحة، حيث اعترف الأخير انه لم يتوقع أن تكون التوصيات شاملةً وكبيرة. ويعتقد الخبراء أن هناك عائقين أمام تنفيذ الخطة، أولاً معارضة مؤسسات التعليم العالي التي لن تقبل التدخل في شؤونها الأكاديمية والمالية الذي تعتبره انتهاكاً للحرية الأكاديمية، وثانيا العائق المالي، حيث يذكر الخبراء أنّ ميزانية خطتين كبيرتين بادر لهما وزير التربية الحالي وخاض من أجلهما حرباً ضروساً للحصول على ميزانية من وزارة المالية (خطة إضافة مساعدة ثانية لرياض الأطفال، وتقليل عدد الطلاب في الصفوف)، وصلت إلى

مليار شيقل، فمن أين سيحصل الوزير على ميزانية تفوق ميزانية هاتين الخطتين، خاصةً أنّ اللجنة تطالب بأن تكون ميزانية تطبيق توصياتها ضمن الميزانية الأساسية للوزارة.[٣٦]

وخرج مجموعة من الشعراء اليهود الشرقيين ضد توصيات لجنة بيطون، خاصة توصيات اللجنة الفرعية للأدب الشرقي، فقد أشار الشاعر غلعاد مئيري إلى أنّ غالبية النصوص الأدبية والشعراء التي أوصت اللجنة بإدخالها إلى المنهاج التعليمي لا تمثل التعدد والتنوع في الشعر الشرقي. أما الشاعرة نافيت برئيل، فاعتبرت أن فلسفة اللجنة في الجانب الأدبي الشعري تختزل الشعر الشرقي في جوانبه الشرقية– الإثنية فقط، فالمطلوب من الشاعر الشرقي، حسب اللجنة، أن يكون شرقياً في أصله وفي شعره، وتقول إنه في الوقت الذي يطلب فيه الأشكنازيون من الشعراء الشرقيين أن يكتبوا شعراً عالمياً، يريد الشرقيون أن يكتب شعراؤهم شعراً على التراث الشرقي، مثل الطعام «والجدة إميليا». واعتبرت الشاعرة أن عمل اللجنة في اختيار شعراء واستثناء آخرين يعتبر محاكاةً لأسلوب حزب «مباي» التاريخي في احتواء من هو شبيه له واستثناء الآخرين دون إعطاء أي فرصة لهم. كما انتقد الشاعر بلفور حكاك اختيار اللجنة النصوص الشعرية، حيث تم اختيار نصوص ذات توجهات صدامية مع النخب الأشكنازية القديمة، مثل نصوص الشاعر «روعي حسن»، التي تمثل (أي النصوص) ظاهرةً اجتماعيةً وليست أدبية.[٣٧]

خاتمة

عاد التمزق الطائفي– الإثني (شرقيين وأشكناز) في المجتمع الإسرائيلي للظهور بقوة في العامين الماضيين، بعدما سيطر الاعتقاد بأن المجتمع في إسرائيل تجاوز، أو على الأقل غيّب الانقسام الطائفي في إسرائيل تحت الأرض. إلا أنه ومنذ حملة الانتخابات الأخيرة تحديداً عاد هذا الانقسام إلى السطح بقوة، مُذكّراً المجتمع اليهودي بحدته كما كان في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، عندما شهد هذا الانقسام تصريحاتٍ وانقساماتٍ سياسيةً (يميناً ويساراً) حادةً في تلك الفترة.

يحمل تقرير لجنة بيطون الكثير من المعاني، يمكن التطرق إلى بعضها في النقاط التالية:

أولاً: يحمل التقرير مرحلةً جديدةً من سياسات الهوية التي تشنها النخب الشرقية في إسرائيل، فبغض النظر عن الأهداف السياسية لوزير التربية الحالي، وهو أشكنازيٌّ، من إقامة اللجنة، فإن التقرير ينسجم من سياسات الهوية في المجتمع الإسرائيلي الآخذة بالتعمق، وساهمت الحملة الانتخابية الأخيرة وما تبعها في تعزيز هذه السياسات في أقطاب اليهود الشرقيين.

ثانياً: يحمل التقرير استئنافاً على الهوية الإسرائيلية التي أرادت النخب القديمة أن تؤسسها في المجتمع الإسرائيلي، فيؤكد التقرير أهمية المنفى في هوية اليهودي في إسرائيل، لا سيما اليهودي الشرقي، ويعطي لهذه الهوية أبعاداً دينية جديدة صحيحةً أو متخيلة من واقع المنفى الشرقي، حيث يتم إنتاج واقع اليهود الشرقيين في العالم العربي والإسلامي كواقع منفى، وفي الوقت نفسه استحضار السياق العربي والإسلامي كسياقٍ تمت فيه بلورة الخصوصية الشرقية.

ثالثاً: يُعتبر التقرير استمراراً للحرب الثقافية الدائرة في إسرائيل، حتى لو أنّ وزير التربية لم يقصد ذلك، خاصةً أنّ التقرير يُحوّل بناء سرديةٍ مساويةٍ للسردية اليهودية الأشكنازية الأوروبية، وهو ينسجم من حيث المبدأ مع توجهات اليمين تغيير النخب القديمة لاعتباراتٍ مختلفة في داخله، فاليمين الأشكنازي يريد تغيير النخب القديمة لاعتباراتٍ أيديولوجيةٍ سياسية، فيما الشرقيون، وغالبهم من اليمين، يؤيدون تغييرها لاعتباراتٍ ثقافيةٍ وتاريخية.

رابعاً: من الواضح أنّ توصيات التقرير كبيرةٌ وجارفةٌ وجذرية، ولا يمكن تنفيذها كما طُرح في التقرير، إلا أنها مؤشرٌ للتوجهات الشرقية الجديدة نحو إعادة إنتاج هويةٍ شرقيةٍ إسرائيليةٍ لها امتدادٌ خارجها في «المنفى»، وهي صيرورةٌ لن تتوقف عند التقرير، بل ستأخذ زخماً جديداً في المستقبل.

الهوامش

١ مهند مصطفى، المستوطنون: من الهامش إلى المركز، رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٣.

٢ رمي كمحي، الجن مات- يعيش الخطاب، هآرتس، ٢٠١٦/٨/١٠، ص: ١٣.

٣ الحاب سلومون، الجانب الآخر للقصة الإسرائيلية، ملحق ثقافة وأدب- هآرتس، ٢٠١٦/٧/٢٢، ص: ١.

٤ حول ذلك انظر: مهند مصطفى، الأصول الاجتماعية- الإثنية للانقسام السياسي في انتخابات الكنيست العشرين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٢٦، عدد ١٠٣، ٢٠١٥، ص: ١٣٤-١٤٧.

٥ شوقي سديه، ميري ريغيف: المشكلة أنّ الأشكنازيين يقررون أين تذهب الأموال للثقافة»، ذا-ماركير، ٢٠١٥/٦/٢٦، انظر الرابط: http://www.themarker.com/markerweek/1.2669176

٦ انظر تقريراً حول النقاش الطائفي- الإثنيّ وراء محاكمة أزاريا عند: اينس الياس، ملعوننا، ملحق غلاريا- هآرتس، ٢٠١٦/٧/٢٢، ص: ٩.

٧ رفيت هيخت، الوداع للغرب، هآرتس، ٢٠١٥/٤/١٥، ص: ٢.

٨ انظر الى تقرير اللجنة الكامل على الرابط التالي: http://edu.gov.il/owlHeb/Tichon/RefurmotHinoch/Documents/bitonreport.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٧/١٣).

٩ المصدر السابق، ص:٥.

١٠ المصدر السابق.

١١ المصدر السابق، ص: ١٦.

١٢ افتتاحية صحيفة «هآرتس»، تصحيح ضروري، هآرتس، ٢٠١٦/٧/١١، ص:٢.

١٣ مئير بوزغلو، لجنة بيطون: عملية عادلة وشجاعة، هآرتس، ٢٠١٦/٧/١١، انظر الرابط للمقال: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3002448 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٧/١٢).

١٤ تسيفي برئيل، الهوية الشرقية تبدأ بالعربية، هآرتس ٢٠١٦/٧/١٣، ص: ٢.

١٥ دانا سومبرغ واريك بندر، أفياهو مدينا: هذا الظلم كان يجب أن يصحح منذ زمن، موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٦/٧/٧، انظر الرابط: http://www.maariv.co.il/news/israel/Article-548461 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٧/١٣).

١٦ المصدر السابق.

١٧ المصدر السابق.

١٨ المصدر السابق.

١٩ أبراهام بورغ، إسرائيل شرقية، ٢٠١٦/٧/٢٠، ص: ١٥.

٢٠ ابيعد مورنو، دافيد جرج وتمير كركسون، نقطة توتر في النقاش الطائفي، ملحق الثقافة والأدب- هآرتس، ٢٠١٦/٧/٢٢، ص:١.

٢١ المصدر السابق.

٢٢ حبيبا فديا، نحو إنقاذ الإسرائيلية، هآرتس، ٢٠١٦/٧/١٥، ص: ٢٨.

٢٣ دانيال بن سيمون، إيريز بيطون وقع في صندوق بينيت، هآرتس، ٢٠١٦/٧/١١، ص: ١٥.

٢٤ كارولينا ليندسمان، مقابلة مطولة مع دايال بن سيمون، ملحق هآرتس الأسبوعي، ٢٠١٦/٧/٢٢، ص: ٢٤.

٢٥ داليا كرفل، لقاء مطول مع ران كوهن، ملحق هآرتس الأسبوعي، ٢٠١٦/٨/١٢، ص:٣٢.

٢٦ رمي كمحي، مصدر سبق ذكره.

٢٧ يوسي كلاين، نحن لسنا عرباً، هآرتس، ٢٠١٦/٧/١٤، ص: ١٧.

٢٨ المصدر السابق.

٢٩ المصدر السابق.

٣٠ ناتان افراتي، هرتسل لم يكن شرقياً، هآرتس، ٢٠١٦/٧/٣، انظر الرابط للمقال: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2995009 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٧/١٢).

٣١ ليئات بن دافيد، ما العمل اذا كان هرتسل اشكنازي، ملحق غليريا-هآرتس، ٢٠١٦\٧\٢٠، ص: ٤.

٣٢ المصدر السابق، ص: ٤.

٣٣ نتان افراتي، ما ضيعته لجنة بيطون، هآرتس، ٢٠١٦\٨\٢، ص: ١٣.

٣٤ رون كحليلي، ثلاثة مخاوف من توصيات لجنة بيطون، موقع سيحا مكوميت، ٢٠١٦/٧/٨، أنظر الرابط: http://mekomit.co.il (اخر مشاهدة، ٢٠١٦/٧/١٣س).

٣٥ عمري منيب، عشر نقاط: لماذا أخطأت لجنة بيطون هدفها وفشلت، موقع nana10, 9/7/2016، انظر الرابط: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1198100 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٧/١٣).

٣٦ موشيه شطاينمتس، الأكاديميا ستعارض والميزانية خاطئة: عوائق أمام تنفيذ توصيات لجنة بيطون، موقع والا، ٢٠١٦/٧/٨، انظر الرابط: http://news.walla.co.il/item/2977271، (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٧/١٣).

٣٧ غيلي ايزيكوفيتش، شعراء من أُصول شرقية يهاجمون لجنة بيطون: هي تفضل المقربين حسب طريقة «مباي»، ملحق غليريا- هآرتس، ٢٠١٦/٨/٩، ص: ٧.